

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الثانية والخمسون

27 شباط/فبراير - 31 آذار/مارس 2023

البند 3 من جدول الأعمال

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

الالتزامات المالية الدولية والنظم الرقمية وحقوق الإنسان

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عطية وارييس

موجز

في هذا التقرير، تركز الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، على آثار الاقتصاد الرقمي في التمتع بحقوق الإنسان. ذلك أن الابتكارات التكنولوجية في المجال الاقتصادي يمكن أن تؤثر، إيجاباً وسلباً، في حياة الناس اليومية. ولجني جميع منافع هذا التقدم التكنولوجي مع تقليل احتمالات الضرر إلى أدنى حد، لا بد من أن يستند استحداث ونشر التكنولوجيات الجديدة التي تشكل جزءاً من الاقتصاد الرقمي استناداً راسخاً إلى حقوق الإنسان.

وتتناول الخبيرة المستقلة في تقريرها قضايا من قبيل انعدام الشفافية في المعاملات المالية العابرة للحدود، وصعوبة مقاضاة الجناة في القضايا التي تنطوي على تدفقات مالية غير مشروعة في العالم الرقمي وصعوبة فرض ضرائب على المنصات أو الشركات الرقمية، إلى جانب قلة سبل الوصول إلى الموارد التكنولوجية في البلدان النامية وتزايد أوجه التفاوت الاجتماعي والاقتصادي. ويركز التقرير أيضاً، في جملة أمور، على ممارسات الإقراض الرقمي الجديدة، والخدمات المالية الرقمية، والعملات المشفرة، وكتل قواعد البيانات المتسلسلة، والقوائم الرقمية غير القابلة للاستبدال، ونظم التشفير.

ولمواجهة هذه التحديات، تدعو الخبيرة المستقلة إلى إعمال الحقوق وتطبيق المبادئ المتعلقة بالخصوصية والحصول على المعلومات والمشاركة والمساءلة والشفافية والشرعية المالية، فضلاً عن التعاون والمساعدة الدوليين لتطوير ونشر التكنولوجيات الرقمية في المجال الاقتصادي.



أولاً - مقدمة

1- تتنوع تجارب الأفراد والمؤسسات والدول وتتعدد في مجال النظم الرقمية. ففي بعض الحالات، تكاد جميع الأنشطة المتعلقة بحياة الفرد، بجميع جوانبها، تتضمن عنصراً من عناصر التكنولوجيا الرقمية. ويؤثر استخدام التكنولوجيات الرقمية وسرعتها وطريقة تشغيلها وقدرتها ووتيرتها ونموها في كل شخص وكيان ودولة في جميع أنحاء العالم. وقد أوجد التطور المستمر لهذه التكنولوجيا سياقاً تعجز فيه القوانين واللوائح والمبادئ التوجيهية والقواعد الضريبية والتجارية والمالية عن مواكبة هذا التطور.

2- ويؤثر الاقتصاد الرقمي السريع النمو في حقوق الإنسان والاقتصاد والهيكل المالي الدولي والقواعد التي تنظمه في سياق أوجه التفاوت المتعددة الأبعاد السائدة والمستقلة. وتعتمد النظم الرقمية، بما فيها نظم الضرائب الرقمية، اعتماداً كبيراً على معالجة البيانات الشخصية في مجال الاقتصاد الرقمي⁽¹⁾. ولا بد من صوغ قوانين حماية البيانات بما يتماشى مع حق الأفراد في الخصوصية. وفي الوقت الراهن، تجد الدول نفسها في حيرة من أمرها بشأن ما إذا ينبغي اعتبار حماية البيانات مجالاً يستحق وضع قواعد تنظيمية قائمة بذاتها أم إسناد هذا الدور إلى الهيئات التنظيمية المالية القائمة⁽²⁾. وتبحث الخبرة المستقلة في هذا التقرير المجالات الرئيسية للمعاملات المالية، أي نشأتها وحركتها وتخزينها واستخدامها واستعراضها وتحليلها، والسبل التي ينبغي أن تطبق بها النهج المتبعة في هذه المعاملات منظوراً قائماً على حقوق الإنسان.

3- وتشير التقديرات إلى أن قيمة الاقتصاد الرقمي العالمي تبلغ 11,5 تريليون دولار. ويعادل الاقتصاد الرقمي ما نسبته 15,5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وقد نما بوتيرة أسرع مرتين ونصف من الناتج المحلي الإجمالي العالمي على مدى السنوات الـ 15 الماضية، إذ تضاعف حجمه تقريباً منذ عام 2000⁽³⁾. وفي عام 2020، بلغت نسبة الرجال الذين يستخدمون الإنترنت في العالم 62 في المائة، مقارنة بما نسبته 57 في المائة فقط من النساء⁽⁴⁾. وتبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت في المناطق الحضرية ضعف ما هي عليه في المناطق الريفية، ويستخدم الإنترنت 71 في المائة من سكان العالم الأصغر سناً الذين تتراوح أعمارهم بين 15 عاماً و24 عاماً، مقارنة بما نسبته 57 في المائة من جميع الفئات العمرية الأخرى. ومع أن التقنيات الجديدة تنتشر بسرعة في جميع أنحاء العالم، فإن ما يقدر بـ 37 في المائة من سكان العالم، أي 2,9 مليار شخص، لم يستخدموا الإنترنت من قبل قط⁽⁵⁾.

4- وفي سياق الديون الخارجية والتدفقات المالية غير المشروعة والالتزامات المالية الدولية وتأثيرها على حقوق الإنسان، توجد مجموعة من الأبعاد والشواغل المحددة المتعلقة بالاقتصاد الرقمي. ففيما يتعلق بحجم التدفقات النقدية، جعل التقدم الرقمي من التحويلات المالية (التي تعد واحدة من أكبر مصادر النقد الأجنبي وأكثرها استقراراً، ولا سيما في البلدان النامية) مصدراً متزايداً للإيرادات الضريبية في العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم، وذلك من خلال أساليب منظمة وغير منظمة للتحويلات المالية الرقمية⁽⁶⁾.

(1) Deloitte Malta, "What Is Digital Economy?", 2022

(2) التقرير المقدم من منظمة "Afromomicslaw"، الصفحة 5. يمكن الاطلاع على المساهمات المقدمة من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين تلبيةً لدعوة الخبرة المستقلة إياها إلى تقديم مساهمات في: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/international-financial-obligations-digital-systems-and-human-rights>

(3) انظر https://www.huawei.com/minisite/gci/en/digital-spillover/files/gci_digital_spillover.pdf

(4) انظر World Bank, "Digital Development: Overview", 6 October 2022

(5) المرجع نفسه.

(6) انظر A/HRC/49/47.

ويستفيد مقدمو خدمات تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول من هذا النظام في معاملاتهم اليومية، كما تستفيد منه جميع الجهات الأخرى في الاقتصادات المشاركة في المعاملات العابرة للحدود⁽⁷⁾. وفي العالم الرقمي، تسهم مسألة التحويلات المالية، عندما ترتبط وتجتمع بمسائل أخرى في مجال تمويل التنمية، مثل قلة سبل الحصول على سيولة كافية خالية من الشروط والديون، والنقص المزمن في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية، وتقلب تدفقات رأس المال الخاص، بتزويد النظم المالية بمعلومات من شأنها إما أن تدعم أعمال حقوق الإنسان أو تقوضه⁽⁸⁾.

5- ويؤدي استخدام البيانات وتحليلها من خلال الذكاء الاصطناعي في الاقتصاد الرقمي إلى تحوّل في نماذج الأعمال التجارية من خلال تيسير استحداث منتجات وخدمات جديدة مصممة على نحو يلائم احتياجات المستخدمين على نحو أفضل⁽⁹⁾. وما انفكت العلاقة بين الدول والأعمال التجارية تسترعي انتباه أصحاب المصلحة، على اختلاف فئاتهم، الأمر الذي يثير شواغل بشأن عدم حماية حقوق الإنسان حمايةً كافية في الحالات التي تستعين فيها الدول بمصادر خارجية لتوفير الخدمات العامة أو تتعاقد مع شركات تكنولوجيا لتوفير تلك الخدمات. فعلى سبيل المثال، تفيد التقارير بأن السلطات العامة تعتمد بشكل متزايد في تقديم الخدمات الاجتماعية على النظم التكنولوجية التي تطورها جهات فاعلة من القطاع الخاص⁽¹⁰⁾. وعلاوة على ذلك، حدد المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان الآثار الخطيرة المترتبة على عدم تنظيم شركات التكنولوجيا الكبرى من منظور حقوق الإنسان. وما انفكت هذه الشركات تضطلع بدور قيادي في تصميم أجزاء من الخدمات العامة وخدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للمستضعفين والمهمشين، وإنشائها وتشغيلها⁽¹¹⁾. ومع أن الدول تستخدم هذه النظم الرقمية نفسها في تقديم الخدمات العامة وتوعية الفئات المستضعفة، فإنها تظل عاجزة على مواكبة هذا التطور السريع في عملها، ولا سيما في المستويات الدنيا من هياكل الحكم⁽¹²⁾. فثمة أمثلة على أخطاء في نظم الضمان الاجتماعي وإخفاقات في عمليات التقييم الرقمي للأهلية وفي دفع الاستحقاقات الاجتماعية وصرفها، ما أدى إلى صعوبات في الاستفادة من الحق في الضمان الاجتماعي والتمتع به⁽¹³⁾.

6- ومن الأمور المتفق عليها عموماً أن زيادة الشفافية تعود بالنفع على الجميع عند استحداث نظم أكثر إحكاماً تتمتع بالشرعية المالية. ومع ذلك، فكثيراً ما تكون إمكانية اطلاع عامة الجمهور على عقود المالية العامة محدودة، ولا يزال يتعذر على عامة الجمهور الاطلاع على العقود الثنائية. وي طرح انعدام المساواة في الحصول على المعلومات والتعظيم العام مشكلة مستعصية للغاية في استخدام النظم الرقمية، لا سيما وأن الجهات التي تحتفظ بالبيانات هي إما مؤسسات خاصة تتخذ من البلدان ذات الدخل المرتفع مقراً لها أو تلك البلدان ذات الدخل المرتفع نفسها.

(7) المرجع نفسه.

(8) المرجع نفسه.

(9) انظر "What Is Digital Economy?"، Deloitte Malta.

(10) انظر A/HRC/50/56، الفقرة 26.

(11) انظر A/74/493، الفقرة 72.

(12) في جنوب أفريقيا، مثلاً، وزعت وكالة الضمان الاجتماعي في جنوب أفريقيا منحاً اجتماعية من خلال شركة خاصة (Cash Paymaster Services) سجلت المستفيدين عن طريق جمع بياناتهم البيومترية (بصمات الأصابع، وقلبيها، تسجيلات أصواتهم). ثم أصدرت للمستفيدين بطاقات سحب من نوع MasterCard مزودة بخاصية التعرف على بياناتهم البيومترية ومرتبطة بحساب مصرفي قائم بذاته. انظر "Post Office Set to Take Over Cash Payments from CPS"، Moneyweb, 4 June 2018.

(13) A/74/493، الفقرة 23.

7- وستكون ثلاثة عناصر من عناصر الشرعية المالية، هي المسؤولية والشفافية والمساءلة، محور تركيز المقررة المستقلة في بحثها في القيود المفروضة على المعلومات المالية التي تستطیع البلدان وعامة الجمهور الحصول عليها من أجل إدراج الإيرادات الكفيلة بتعزيز أعمال حقوق الإنسان⁽¹⁴⁾. ولا تزال عدم إمكانية الحصول على البيانات تحول دون رصد عمليات نقل المعلومات المالية هذه ومراقبتها. ومن شأن مراقبة هذه التحويلات أن تؤدي إلى تحقيق إنجازين ماليين في جميع البلدان، هما: (أ) كبح جماح التدفقات المالية غير المشروعة، الأمر الذي سيعزز الأعمال التدريجي لحقوق الإنسان؛ (ب) تحسين قدرة الدول على تنظيم الإيرادات الضريبية وجمعها. ومن شأن ذلك أن يمكّن الدول من تحسين تمويل أنشطتها، بما فيها الأنشطة المتصلة بحقوق الإنسان، بما يؤدي إلى أعمال تلك الحقوق إعمالاً تدريجياً، كما من شأنه أن يمكنها من تحسين فهمها للتحديات والفرص والمخاطر ذات الصلة⁽¹⁵⁾. غير أن هذا يتطلب وجود نظام يتمتع بالشرعية المالية ويسمح لأصحاب المصلحة بالوصول إلى المعلومات.

8- وقد حددت الخبرة المستقلة، من خلال التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين والتواصل معهم، المجالات والجهات الفاعلة المحتملة التي يمكن للدول أن تتعامل معها وتنظمها من أجل تحسين حماية حقوق الإنسان الواجبة لسكانها والنهوض بتلك الحقوق⁽¹⁶⁾. وستركز الخبرة المستقلة في تقريرها على ضرورة التعاون عبر الحدود بشأن استخدام التكنولوجيات الرقمية في المسائل المالية وآثاره على أعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الحد الأقصى من الموارد المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية⁽¹⁷⁾.

ثانياً- النظم الرقمية في سياق حقوق الإنسان

9- لا يمكن إنكار دور تدفقات البيانات في تيسير التجارة، ولا سيما في تيسير التجارة العالمية في السلع والخدمات. ونتيجة لذلك، اعتمدت البلدان سياسات وطنية بشأن البيانات في ضوء الأهمية المتزايدة لتدفقات البيانات. ومن المرجح أن يزداد هذا الدور في ظل التوسع الذي تشهده التقنيات كثيفة البيانات، مثل القيادة الذاتية وتعلم الآلة والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء⁽¹⁸⁾.

10- وأكد تقرير صدر مؤخراً عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) على الدور الحاسم الذي تؤديه البيانات وتدفقات البيانات عبر الحدود في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأشار التقرير أيضاً، فيما يتعلق بالمسألة المحورية المتمثلة في تدفقات البيانات عبر الحدود، إلى أن البيانات تنقسم بطابع اقتصادي وغير اقتصادي في آن واحد معاً وأنها تؤثر في الخصوصية وحقوق الإنسان والأمن⁽¹⁹⁾.

11- وتؤثر سياسات البيانات التي تعتمدها البلدان أيضاً تأثيراً هاماً في التجارة. فعلى سبيل المثال، يؤثر توطين البيانات والسيادة على البيانات في التدفقات التجارية للسلع والخدمات. وفي مواقع شبكية وتطبيقات شبكية معينة، يعد توفير معلومات المستخدم شرطاً أساسياً لشراء السلع والخدمات المعروضة على هذه المنصات. ولذلك، ترتبط اللوائح المتعلقة بالخصوصية وحماية البيانات الشخصية ارتباطاً هاماً بالتجارة.

(14) A/HRC/49/47، الفقرة 26 والفقرات من 38 إلى 42.

(15) المرجع نفسه، الفقرة 62.

(16) المرجع نفسه، الفقرات 30 و36 و37.

(17) المرجع نفسه، الفقرة 60.

(18) United Nations Conference on Trade and Development, *Digital Economy Report 2021 – Cross-Border Data Flows and Development: For Whom the Data Flow* (New York, 2021), p. 143

(19) *eCommerce Week Outcome Report: Data and Digitalization for Development*, p. 4 2022

وعلى الرغم من ارتباط تدفقات البيانات عبر الحدود ارتباطاً وثيقاً بالتجارة، فإن الأساس المنطقي لتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود، من خلال الاتفاقات التجارية في المقام الأول، لا يزال ضعيفاً، في أحسن الأحوال⁽²⁰⁾.

12- ورغم إنتاج وتخزين وتبادل كم هائل من البيانات العالمية في مجال المعاملات التجارية، فإن حصة كبيرة من هذه البيانات لا ترتبط ارتباطاً مباشراً بتلك المعاملات وإنما بجوانب أخرى من حياة الإنسان، وينطوي التمييز بين أنواع المعاملات المختلفة على تحديات. وبما أن هذه البيانات تُنتج وتُجمع وتخزن وتُنقل، فإن هذه العمليات تؤثر، في جملة أمور، على المسائل ذات الصلة بالخصوصية والبيانات الشخصية والعلاقات الاجتماعية والأمن، ويعتبر النهج القائم على معالجة هذه المسائل من منظور تجاري بحت نهجاً ضيقاً للغاية. وعلاوة على ذلك، ينطبق ذلك أيضاً على منتجات البيانات، التي يمكن تنظيمها من خلال نظام تجارة الخدمات، ما يعني أنه قد يلزم توسيع نطاق تطبيق اللوائح التجارية المتعلقة بالبيانات⁽²¹⁾.

ثالثاً - النظم الرقمية والالتزامات المالية الدولية

ألف - التدفقات المالية غير المشروعة

13- تحظى المشاركة والمساءلة والشفافية بأهمية بالغة لتحسين فعالية استخدام المعلومات والموارد العامة في الاستثمار في حقوق الإنسان. ومن المتوقع عليه عموماً أن زيادة الشفافية منفعة عامة يسترشد بها في صنع السياسات المالية. ومع ذلك، فكثيراً ما تكون إمكانية اطلاع عامة الجمهور على عقود المالية العامة محدودة، ولا يزال يتعذر على عامة الجمهور الاطلاع على العقود الثنائية⁽²²⁾. ذلك أن الشفافية بشأن مبادلة الديون وخدمة الديون وإعادة هيكلة الديون، وبخاصة لدى الدائنين من القطاع الخاص وحاملي السندات، ليست متاحة في جميع الأحوال. وتحتاج الآليات التقنية المتعلقة بالتكنولوجيات المالية الرقمية إلى أطر إدارية وقانونية وتنظيمية حتى تتمكن البلدان من الاستفادة من مصادر التمويل المختلفة. وتتيح الآليات التي تكفل إمكانية الاطلاع على المعلومات المتعلقة بالمسائل المالية في الوقت المناسب إمكانية مساءلة صناع القرار⁽²³⁾.

14- وفي تقرير سابق، سلطت الخبرة المستقلة الضوء على آثار التدفقات المالية غير المشروعة المتصلة بالضرائب على حقوق الإنسان⁽²⁴⁾. ويناقش التقرير أيضاً الدور الذي تؤديه الولايات القضائية التي توفر سرية المعاملات المالية في إدامة تهريب الموارد من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، إلى الولايات القضائية التي تفرض ضرائب منخفضة أو لا تفرض ضرائب على الإطلاق وتوفر هياكل مالية متطورة لتيسير التجاوزات الضريبية. ويشير التقرير إلى أن أثر الأثرية يستخدمون المصارف وغيرها من مقدمي الخدمات المالية الذين يقدمون هذه الخدمات لتحويل الموارد من البلدان التي يولد فيها الدخل إلى ولايات قضائية لا تفرض ضرائب أو تفرض ضرائب منخفضة. ويتمخض السؤال التالي عن المسائل التي يناقشها التقرير: ما هو أثر هذه التدفقات المالية غير المشروعة على حقوق الإنسان⁽²⁵⁾؟

(20) UNCTAD, *Digital Economy Report 2021*, p. 144.

(21) المرجع نفسه.

(22) A/HRC/49/47، الفقرتان 57 و58.

(23) المرجع نفسه.

(24) انظر A/HRC/31/61.

(25) المرجع نفسه، الفقرات من 21 إلى 36.

15- وينقسم الجواب على السؤال الوارد أعلاه إلى شقين. أولهما أن هذه الممارسات أدت إلى تفاقم عدم المساواة من خلال توسيع الفجوة في الدخل والثروة، الأمر الذي لم يمنع الدول من الوفاء بالحد الأدنى من التزاماتها الرئيسية فحسب، وإنما من إعمال حقوق الإنسان إعمالاً تدريجياً أيضاً. وثانيهما، أن هذه التدفقات غير المشروعة تيسير، بشكل مباشر وغير مباشر، الاعتماد الدوري على الاقتراض⁽²⁶⁾. ذلك أن غموض المعاملات المالية العابرة للحدود التي تيسر نقل الموارد من بلد إلى آخر هو السبب الرئيسي لانتساع الفجوة في الثروة. وتشير الخبرة المستقلة في تقريرها إلى أن الولايات القضائية التي تضمن سرية المعاملات المالية توفر موقفاً لهذه المعاملات، ما يعني أن الأثرياء القادرين على تحمل تكاليف هذه الخدمات يزدادون ثراءً بينما يظل السكان المحرومون مهمشين.

16- ومن بين التحديات التي تواجه البلدان النامية في تتبع كمية الموارد المتأكلة من خلال الأساليب المحددة أعلاه، العوائق التكنولوجية الناجمة عن الرقمنة. ذلك أن افتقار البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل للموارد التكنولوجية يجعل من الصعب عليها تتبع المعاملات الخارجية والمربية. وتستخدم النظم التكنولوجية بطرق شتى للتعقيم على شفافية المعاملات المالية والتمكين من تدفق الأموال بشكل غير مشروع إلى خارج البلدان النامية، الأمر الذي يؤثر سلباً على قدرة تلك البلدان على تحمل الديون⁽²⁷⁾.

17- ولا بد أيضاً من إيلاء اهتمام بالغ للدور السريع النمو لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق التدفقات المالية غير المشروعة⁽²⁸⁾. ويستخدم المجرمون، بمن فيهم جماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بشكل متزايد الوسائل الرقمية لتسهيل التجارة غير المشروعة عبر الحدود وما يرتبط بها من تدفقات مالية. وفي الوقت نفسه، يمكن أن يوفر تحليل البيانات الضخمة والتعلم الآلي وبرمجة الشبكات العصبية مجموعة من الأدوات والأساليب التي تتيح إمكانية التنبؤ بشكل أفضل بالسلوك غير المشروع وقياس التدفقات المالية غير المشروعة بشكل أدق⁽²⁹⁾. ومن سيئون استخدام هذه العمليات هم مستفيدون من التقدم التكنولوجي، وهذه الأنشطة لا تعوق التنمية على مستوى الدول فحسب، وإنما تؤثر سلباً أيضاً على الأفراد من خلال زيادة إقراضهم.

18- والشفافية المالية ليست هدفاً يقتصر السعي إلى تحقيقه على بلد واحد فقط. فالعديد من البلدان الأفريقية، مثل الجزائر وغانا وأوغندا وزيمبابوي، ليست أعضاء في الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومجموعة العشرين، ومن ثم، فهي ممثلة تمثيلاً ناقصاً بشكل منهجي في المحافل العالمية لصنع القرار بشأن قضايا الضرائب الرقمية.

باء - النظم الرقمية وصناعة الإقراض

19- تعد البيانات الضخمة إحدى محطات الربط بين الضرائب والبيانات والتكنولوجيا. وتستغل التدفقات المالية غير المشروعة التقدم التكنولوجي في الولايات القضائية التي تكفل سرية المعاملات المالية. وبالمقارنة مع القطاع الخاص، تُسهم قلة الإقبال على استخدام الأدوات الرقمية في مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة من البلدان النامية في تعميق فجوات الدخل والثروة.

(26) المرجع نفسه، الفقرة 35.

(27) Peter Chowla and Tatiana Falcao, "Illicit Financial Flows: Concepts and Scope" draft Financing for Development Working Paper, Inter-Agency Task Force on Financing for Development, 5 December 2016.

(28) United Nations, General Assembly, "International Cooperation to Combat Illicit Financial Flows and Strengthen Good Practices on Assets Returns", 16 May 2019, available from <https://www.un.org/pga/73/event/international-cooperation-to-combat-illicit-financial-flows-and-strengthen-good-practices-on-asset-returns/>

(29) المرجع نفسه.

20- وعلى النحو المحدد في التقرير المتعلق بالديون الخاصة وحقوق الإنسان، تعد ممارسات الإقراض الرقمية الجديدة عبر تطبيقات الهاتف المحمول من العوامل الهامة التي تسهم في ارتفاع نسبة الديون الخاصة عموماً والمديونية المفرطة في أوساط الأسر المعيشية⁽³⁰⁾. فصناعة الإقراض الرقمي سريعة التطور تيسر بشكل متزايد (وبأسلوب دعائي شرسي) الائتمان من خلال الوسائل الرقمية، بما فيها التطبيقات النقالة، مؤدية بذلك إلى الإفراط في الاقتراض⁽³¹⁾. غير أن ممارسات الإقراض الرقمي تظل غير منظمة إلى حد كبير مقارنة بأشكال الائتمان التقليدية⁽³²⁾. ويلاحظ التقرير أن المقرضين الذين يعتمدون على التطبيقات النقالة غالباً ما يستفيدون من البيانات الواردة من مستخدمي خدماتهم لتحديث أنظمتهم واستحداث المزيد من المنتجات التي تستهدف المقرضين⁽³³⁾.

21- وتستفيد صناعة الإقراض الرقمي أيضاً من الهياكل الأساسية الرقمية التي توفرها للدول والتي تُستخدم في توزيع استحقاقات الرعاية الاجتماعية والمنح الاجتماعية (على سبيل المثال، في شكل بطاقات دفع إلكترونية أو بطاقات سحب). وتستخدم تلك الهياكل الرقمية، من ثم، في التأثير على المستفيدين لحثهم على شراء منتجات مالية تجارية أو في فرض رسوم على المستخدمين في حال تأخرهم في الدفع، الأمر الذي قد يساهم في زيادة الديون الخاصة في أوساط الفئات ذات الدخل المنخفض، ما يؤدي إلى الإفراط في الاستدانة⁽³⁴⁾. ولا يقتصر ذلك الاستخدام على تحليل البيانات التي ترتبط مباشرة بالعرض من منح الائتمان. ذلك أن التطبيقات المعقدة القائمة على الخوارزميات تُقيم أنشطة ملايين الأشخاص على وسائل التواصل الاجتماعي لتقييم سلوكهم وأفضليتهم بهدف استنتاج جدارتهم الائتمانية. ويمكن أن يؤثر استخدام هذه الممارسات على الأفراد تأثيراً يتجاوز الاعتبارات الاقتصادية والاعتبارات ذات الصلة بالخصوصية⁽³⁵⁾.

22- وإمكانية الاطلاع على ما بحوزة المقرضين من معلومات شخصية عن المقرضين ليست متاحة للهيئات التنظيمية. ومن ثم، قد يتعذر، في بعض الحالات، فرض ضوابط على الأرباح التي يجنيها المقرضون من الأقساط التي يدفعها المقرضون ولا يمنع فرض تلك الضوابط المقرضين من بيع بيانات عملائهم. ويؤدي عدم تنظيم الممارسات المالية التي يتبعها المقرضون والمصارف الخاصة تنظيمياً كافياً وإساءة استخدام المعلومات المخزنة إلى ارتفاع مستويات الدين الخاص في أوساط الفئات ذات الدخل المنخفض. ويسهل ذلك عدم المساواة وقد يؤدي إلى انتهاك الحق في الخصوصية. وعلاوة على ذلك، غالباً ما تعتمد الفئات المنخفضة الدخل والمهمشة اجتماعياً على مصادر اقتراض غير رسمية لا تخضع لقواعد ولوائح امتثال⁽³⁶⁾. ومع أن انخفاض الاستثمار العام في السلع والخدمات العامة، مثل الصحة والتعليم، هو أحد الآثار المترتبة على التدفقات المالية غير المشروعة، فإنه يعني أيضاً أن المزيد من الأفراد والأسر يعتمدون على الاقتراض التجاري لدفع ثمن الضروريات التي لا تمويلها الدولة.

(30) A/HRC/43/45، الفقرة 69؛ وA/74/493، الفقرة 25.

(31) A/HRC/43/45، الفقرتان 68 و69. انظر أيضاً Milford Bateman, Maren Duvendack and Nicholas Loubere, “Is Fin-Tech the New Panacea for Poverty Alleviation and Local Development? Contesting Suri and Jack’s M-Pesa Findings Published in *Science*”, *Review of African Political Economy*, vol. 46, No. 161 (2019).

(32) A/HRC/43/45، الفقرتان 68 و69.

(33) A/HRC/43/45، الفقرة 63.

(34) A/74/493، الفقرة 25.

(35) A/HRC/43/45، الفقرة 68.

(36) A/HRC/43/45، الفقرة 16.

23- وتؤثر النظم الرقمية في التمتع بحقوق الإنسان، على النحو المبين أعلاه. فالابتكارات الجديدة قادرة على مفاومة الآثار الصافية المترتبة على الرقمنة في الاقتصادات النامية أو على التخفيف من حدتها. ولجني جميع منافع التقدم التكنولوجي الجاري مع تقليل احتمالات الضرر إلى أدنى حد، لا بد أن يستند استحداث التكنولوجيات الجديدة ونشرها استناداً راسخاً إلى حقوق الإنسان.

رابعاً- الهيكل المالي العالمي القائم على النظم الرقمية

ألف- التحويلات المالية

24- أضحت تقنية كُتل قواعد البيانات المتسلسلة وغيرها من تقنيات السجلات الموزعة تؤدي دوراً مهماً في عالم المحفوظات وإدارة المستندات نظراً لقدرتها على ضمان صحة المستندات الإلكترونية وموثوقيتها وتتبعها واستخدامها. وعلى الرغم من ذلك ومما هو متوخى، ينبغي ألا تؤدي هذه التكنولوجيات إلى إنشاء مستودع ضخم للمحفوظات وألا تكون مفرطة أو غير متناسبة من دون أن يتحمل أي شخص طبيعى أو اعتباري مسؤولية محددة عن إنشائها وتعهدها. وهذا هو حال "دفتر حسابات" كتل قواعد البيانات المتسلسلة الناتج عن استخدام بعض العملات المشفرة. ويقدم مستودع حفظ البيانات اللامركزي هذا، الذي لا تشرف على تنظيمه أي جهة، ضمانات لا جدال فيها تكفل فورية المعاملات وسرية هوية أصحابها، وهو وسيلة جذابة للغاية لإرسال التحويلات المالية من المهاجرين إلى بلدانهم الأصلية. ويجب أن تحتفظ الدول بسجلات لشركات التجارة الإلكترونية وأن يكون لديها ملف رقمي يتيح إمكانية تحديد حجم المعاملات في مجال الاقتصاد الرقمي وعددها⁽³⁷⁾.

باء- السلع والخدمات الرقمية

1- نظم الدفع الرقمية والشمول المالي

25- يُتوقع أن تعزز المصارف الرقمية الشمول المالي. فمن خلال اعتماد التكنولوجيا الرقمية على نطاق أوسع في المعاملات اليومية، ما يتيح إمكانية التغلب على الحواجز الجغرافية وخفض تكاليف المعاملات وتعزيز تحسين الإدارة المالية من خلال توفير سبل الحصول على حلول أكثر ملاءمة للاحتياجات الفردية مستندة إلى عمليات تحليل البيانات، يمكن زيادة فرص مشاركة المجتمع في الاقتصاد زيادةً كبيرة. ومع استمرار انتقال الشركات إلى تقديم خدماتها عبر الإنترنت، توفر الخدمات المصرفية الرقمية أيضاً وسيلة أكثر أماناً وملاءمة لمساعدة الأفراد والشركات على تنمية ثرواتهم، والمشاركة في التجارة والتبادل التجاري، وتعزيز قدرتهم على الصمود⁽³⁸⁾.

26- فعلى سبيل المثال، أصدرت مصارف مركزية عملات رقمية استجابة لتسارع وتيرة التقدم التكنولوجي في المجال الاقتصادي وفي النظام النقدي⁽³⁹⁾. ووفقاً للتصميم المحدد للعملة الرقمية الصادرة عن المصرف المركزي، تتفاوت الفوائد من حيث خصوصية المستخدمين وسلامة نظام الدفع. وتولد كل

(37) التقرير المقدم من قسم المحفوظات وحقوق الإنسان، مجلس المحفوظات الدولي، الصفحة 5.

(38) Nor Shamsiah Mohd Yunus, Governor of Bank Negara Malaysia (Central Bank of Malaysia), "Advancing Digitalisation for Recovery, Sustainability and Inclusion" MyFintech Week 2022, 24 January 2022.

(39) Raphael Auer and others, "Central Bank Digital Currencies: Motives, Economic Implications and the .Research Frontier", BIS Working Papers, No. 976 (Bank for International Settlements, 2021), p. 6

عملية دفع رقمية "مسار بيانات" يتضمن معلومات عن كل معاملة، وهي معلومات يمكن استخدامها لتحديد الجدارة الائتمانية للأفراد (ولكن عند دمجها مع مصادر البيانات الأخرى) ويمكن أن توفر أيضاً فهماً متعمقاً لسلوك الأفراد ومعتقداتهم وعاداتهم⁽⁴⁰⁾. وفي الوقت نفسه، يفسح حجب الهوية في المعاملات الرقمية المجال للمعاملات غير المشروعة وغسل الأموال⁽⁴¹⁾.

27- ويقترح البنك الدولي أن تعتمد البلدان عدداً من التدابير الهامة لتعزيز الشمول المالي من خلال الخدمات المالية الرقمية، بما يشمل تحسين تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى زيادة الشمول المالي ورقمنة الاقتصاد؛ وتعزيز قدرة الهيئات التنظيمية على فهم تطور الخدمات المالية والتعامل مع المخاطر الإضافية الناجمة عن الابتكارات ونماذج الأعمال التجارية الجديدة؛ وإدخال تحسينات على البنى التحتية الأساسية، بما يشمل ضمان فعالية نظم الدفع المقبولة لدى تجار التجزئة وإمكانية الوصول إليها ورقمنة عمليات الدفع المتكررة والتي تنطوي على دفع مبالغ هائلة؛ وإحراز تقدم في محو الأمية المالية والتكنولوجية، وتعزيز الثقة في الخدمات المالية الرقمية؛ وجمع واستخدام بيانات موثوقة عن التكنولوجيات المالية التقليدية والناشئة لاستخدامها في صنع السياسات⁽⁴²⁾. غير أنه يجب فهم هذه التدابير المقترحة مع مراعاة أن معظم المهاجرين والمشردين والنساء في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط يعملون في القطاع غير الرسمي. ويعتمد هؤلاء الأفراد، بحكم ارتباطهم بالاقتصاد غير الرسمي، على شبكات دفع أو إقراض أو إقراض غير رسمية. وبالإضافة إلى ذلك، قد تؤدي التكنولوجيات الجديدة إلى تفاقم أوجه التفاوت بين الجنسين وغيرها من أوجه التفاوت⁽⁴³⁾. وبصرف النظر عن الطابع الجنساني للفجوة الرقمية، غالباً ما يفتقر هؤلاء الأشخاص إلى الوثائق المناسبة اللازمة للحصول على الخدمات المالية.

28- وفقاً لتقرير لجنة التحكيم المعنية بالابتكار في مجال المدفوعات العالمية لعام 2022 الصادر عن البنك الدولي وشركة "Interswitch" للتجارة الرقمية⁽⁴⁴⁾، أضحى استخدام الهواتف المحمولة في المعاملات المالية يحل شيئاً فشيئاً محل استخدام بطاقات الدفع. ففي كينيا، مثلاً، تمثل المدفوعات من حساب إلى حساب 72 في المائة من مجموع المعاملات المالية، وهي معاملات يُجرى معظمها باستخدام خدمات الدفع بالهاتف المحمول، مثل خدمة M-Pesa⁽⁴⁵⁾. ويدار ما يقرب من نصف الناتج المحلي الإجمالي لأفريقيا عبر الهواتف المحمولة ويرجح أن ترتفع هذه النسبة في السنوات القادمة. وتمثل القارة في الوقت الراهن 70 في المائة من قيمة الأموال المتقلة في العالم البالغة 1 تريليون دولار. وقد ارتفعت قيمة المعاملات المالية عبر الهاتف المحمول في إفريقيا بنسبة 39 في المائة من 495 مليار دولار في عام 2020 إلى 701,4 مليار دولار في عام 2021. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، بلغ عدد محفظات الهاتف المحمول المسجلة في إفريقيا 621 مليون محفظة، أي بزيادة قدرها 17 في المائة عن العدد المسجل في عام 2020 وهو 562 مليون محفظة⁽⁴⁶⁾.

(40) المرجع نفسه، الصفحة 14.

(41) انظر أيضاً، Zijian Wang, "Tax Compliance, Payment Choice, and Central Bank Digital Currency", Social Science Research Network (SSRN), last revised 15 June 2022.

(42) World Bank Group and Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), *Advancing Digital Financial Inclusion in ASEAN: Policy and Regulatory Enablers* (Washington, D.C., World Bank Group, 2019), p. 7.

(43) A/HRC/43/29، الفقرة 12.

(44) *Payment Innovation: Myths and Realities*.

(45) Harry Padoan, "M-PESA Leads Growth in Real Time A2A Transactions", TelcoTitans, 6 October 2022.

(46) Seth Onyango, "Africa accounts for 70% of the world's \$1 trillion mobile money market", Quartz, 4 May 2022.

29- ومع ذلك، يشير تقرير لجنة التحكيم المعنية بالابتكار في مجال المدفوعات العالمية لعام 2022 إلى أن الهواتف المحمولة أصبحت الشكل المفضل للمدفوعات على مستوى العالم وما فتئت تشهد إقبالاً عليها في الأسواق النامية، غير أن ثمة عقبات تنظيمية كبرى يجب التغلب عليها، مثل شركات الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تملك وحدات تحويل الأموال والإقراض عبر الهواتف المحمولة، فضلاً عن الصدمات الناجمة عن الأنشطة التجارية الأخرى⁽⁴⁷⁾.

30- وبالإضافة إلى ما يواجهه البلدان من تحديات على الصعيد العالمي في فرض ضرائب على الشركات الرقمية أو شركات المنصات الرقمية التي ليس لها وجود مادي، يعوق التبادل غير المتكافئ للمعلومات المالية أيضاً قدرة البلدان على تنفيذ سياسات ضريبية رقمية سليمة. وعلاوة على ذلك، لا تزال هناك أوجه تفاوت هائلة في الاستفادة من إمكانية الاتصال باستخدام تقنية النطاق العريض بين مختلف الفئات السكانية في العالم وبين البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط⁽⁴⁸⁾.

2- الضرائب المفروضة على الخدمات الرقمية

31- حدد المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب السلع والخدمات الرقمية الشائعة، مثل العملات الرقمية والخدمات المالية، والبرامج والتطبيقات والإعلانات، وخدمات الحوسبة السحابية، والتدريب المؤسسي والتعليمي، والاتصالات ووسائل التواصل الاجتماعي. وتتضمّن السلع والخدمات غير الملموسة من خلال تخصيص الحقوق الضريبية، التي تحظى بقبول جميع دول العالم، وإنفاذ الحقوق الضريبية، وهو أمر للدول حرية اختيار القيام به أم لا⁽⁴⁹⁾. ويبلغ معدل ضريبة الخدمات الرقمية في كينيا 1,5 في المائة من إجمالي إيرادات المعاملات، وتستهدف هذه الضريبة مقدمي الخدمات الرقمية المقيمين وغير المقيمين⁽⁵⁰⁾. وفي أذربيجان، تنفذ الحكومة حالياً مشاريع تهدف إلى زيادة كفاءة فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي. وعلى سبيل المثال، يتوخى مشروع "المنشأة الافتراضية الدائمة" للشركات الرقمية غير المقيمة إنشاء منصة إلكترونية تسمح بتسجيل هذه الشركات عبر الإنترنت لفرض ضرائب عليها⁽⁵¹⁾.

32- ومن أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ينبغي أن تستخدم الحكومات الإيرادات الضريبية لتمويل البرامج الاجتماعية والصحية والتعليمية الحيوية لجميع أفراد سكانها. وفي بعض البلدان⁽⁵²⁾، يُطبق نظام استقطاع ضريبي من المنبع على الإمدادات الدولية من الخدمات والأصول غير الملموسة الواردة من المؤسسات التجارية والصناعية إلى المستهلكين. وتطبق، كوستاريكا، مثلاً، نظام ضريبة استقطاع من المنبع من هذا القبيل. وبدلاً من تحصيل هذه الضرائب من الموردين المقيمين، تُلزم المؤسسات المالية، مثل المصارف ومقدمي خدمات الدفع، باقتطاع 13 في المائة من المبالغ التي يدفعها المستهلكون للشركات غير المقيمة كبديل لضريبة القيمة المضافة المستحقة⁽⁵³⁾.

(47) الصفحة 11.

(48) انظر التقرير المقدم من منظمة "Afronomicslaw".

(49) *Suggested Approach to Drafting Digital Services Tax* (Pretoria, African Tax Administration Forum, 2020).

(50) Kenya Revenue Authority, انظر *The Digital Service Tax was introduced in the Finance Act, 2020* "Introducing Digital Service Tax", available from <https://kra.go.ke/images/publications/Brochure-Digital-Service-Tax-Website.pdf>.

(51) انظر التقرير المقدم من أذربيجان.

(52) OECD, World Bank Group, Inter-American Center of Tax Administrations and the Inter-American Development Bank, *VAT Digital Toolkit for Latin America and the Caribbean* (Paris, OECD, 2021).

(53) انظر المساهمة المقدمة من كوستاريكا.

33- وقد تتسبب ضرائب الخدمات الرقمية في تشوهات مالية بالنظر إلى طابعها غير المباشر. وقد تقوض الشمول الرقمي والمالي في البلدان منخفضة الدخل لأنها تزيد العبء الضريبي الملقى على عاتق المستهلك. ولا تؤثر ضرائب الخدمات الرقمية على إمكانية الاتصال الإلكتروني والقدرة على تحمل التكاليف (الاستهلاك وقرارات التسعير) فحسب، وإنما تؤثر أيضاً على الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات وسلسلة القيمة على الإنترنت (قرارات استثمار رؤوس الأموال)⁽⁵⁴⁾. وقد تؤدي هذه القرارات إلى فقدان دخل الأسر المعيشية والأعمال التجارية، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على حقوق الإنسان الواجبة للفئات ذات الدخل المنخفض.

3- العملات المشفرة

34- العملة المشفرة هي عملة رقمية تستخدم التشفير لتأمين المعاملات. وعادة ما تُسجل المعاملات في دفتر حسابات عام ثم تُخزن في محفظات رقمية. وتجعل طبيعة هذه العملة⁽⁵⁵⁾ تزويرها أو إنفاقها مرتين أو أكثر صعباً للغاية. وتُستحدث وحدات العملة المشفرة من خلال عملية تعرف بـ "التعدين". ولا تعتمد العملة المشفرة على المصارف وهي ليست مجرد شبكة إقراض بين الأقران. وعملة "Bitcoin" من أول أنواع العملات المشفرة. وباختصار، تسمح عملة "Bitcoin" والعملات المشفرة الأخرى بنقل كل وحدة من هذه العملة من خلال دفتر حسابات عام يعرف باسم كتلة قواعد البيانات المتسلسلة "blockchain"، من شخص إلى آخر دون حاجة إلى اللجوء إلى طرف ثالث. ومع تزايد استخدام العملات المشفرة، تزداد المخاطر المرتبطة بالاحتيال الضريبي والتهرب من دفع الضرائب في ضوء صعوبة تحديد هوية مالكي هذه الأصول. وعلاوة على ذلك، لا تفرض ضرائب على الأرصدة المحتفظ بها في هذه الحسابات⁽⁵⁶⁾.

35- وفي تقرير *الاستقرار المالي العالمي لعام 2021*⁽⁵⁷⁾، يشير صندوق النقد الدولي إلى أن القيمة السوقية للأصول المشفرة سجلت ارتفاعاً كبيراً في خضم نوبات شديدة من تقلب الأسعار. فقد تضاعفت قيمتها السوقية ثلاث مرات تقريباً في عام 2021 لتصل إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق عند 2,5 تريليون دولار. وأعقب ذلك انخفاض بنسبة 40 في المائة في شهر واحد في ضوء تزايد مخاوف مالكي الأصول المؤسسيين من التأثير البيئي لأصول العملات المشفرة وإخضاع منظومة العملات المشفرة لمزيد من التدقيق من جانب الهيئات التنظيمية العالمية. وعلاوة على ذلك، تضاعفت القيمة السوقية للعملات المستقرة أربع مرات في عام 2021 لتصل إلى ما يربو على 120 مليار دولار.

36- وفي شباط/فبراير 2022، نشر مجلس تحقيق الاستقرار المالي التقرير المعنون "Assessment of Risks to Financial Stability from Crypto-assets". ويدرس التقرير التطورات الحاصلة وما يتصل بها من مواطن ضعف في ثلاثة قطاعات من أسواق الأصول المشفرة، هي: الأصول المشفرة غير المدعومة (مثل البيتكوين)؛ والعملات الرقمية المستقرة؛ والتمويل اللامركزي والمنصات الأخرى التي تُتداول عليها الأصول المشفرة. ويشير مجلس تحقيق الاستقرار المالي إلى أن أسواق الأصول المشفرة تتطور بسرعة ويمكن أن تصل إلى حد تشكل فيه تهديداً للاستقرار المالي العالمي بسبب حجمها ومواطن

(54) انظر التقرير المقدم من منظمة "Afronomicslaw".

(55) تستند العملة المشفرة إلى التشفير الذي يؤمن محتوى المعاملة بطريقة لا يمكن الوصول إليها إلا من جانب الشخص المراد منه استلامها. ويحول التشفير النص العادي إلى نص مشفر لا يمكن فهمه حتى يفك الشخص المراد منه استلامها شفرة الرسالة باستخدام مفتاح فك الشفرة. وتجعل عشوائية التشفير المعاملة آمنة للغاية وتضمن خصوصية أكبر.

(56) UNCTAD, "The Cost of Doing Too Little Too Late: How Cryptocurrencies Can Undermine Domestic Resource Mobilization in Developing Countries", Policy Brief No. 102, July 2022

(57) *COVID-19, Crypto, and Climate: Navigating Challenging Transitions* (Washington, D.C., 2021)

ضعفها الهيكلية وتزايد ارتباطها بالنظام المالي التقليدي. ويشير التقرير أيضاً إلى أن مخاطر الاستقرار المالي يمكن أن تتفاقم بسرعة، ويدعو إلى إجراء تقييم سريع واستباقي للاستجابات الممكنة على صعيد السياسات العامة.

37- وفي حزيران/يونيه 2022، توصلت المفوضية الأوروبية إلى اتفاق مؤقت بشأن اقتراح لتنظيم أسواق الأصول المشفرة، ويشمل الاقتراح الجهات التي تُصدر الأصول المشفرة غير المدعومة والعملات المستقرة، بالإضافة إلى أماكن التداول والمحفظات التي تودع فيها الأصول المشفرة. ووفقاً للقواعد الجديدة، سيُلزم مقدمو خدمات الأصول المشفرة باحترام الشروط الصارمة لحماية محفظات المستهلكين وسيخضعون للمساءلة إذا خسروا الأصول المشفرة المملوكة للمستثمرين. وستشمل هذه اللائحة التنظيمية أيضاً أي شكل من أشكال إساءة استخدام السوق في تداول أي نوع من المعاملات أو الخدمات، ولا سيما فيما يتعلق بالتلاعب بالسوق والتداول بناءً على معلومات داخلية من السوق. وستُلزم الجهات الفاعلة في سوق الأصول المشفرة بالإفصاح عن بصمتها البيئية والمناخية. وتقضي اللائحة المقترحة بتكليف الهيئة الأوروبية للمصارف بالاحتفاظ بسجل عام لمقدمي خدمات الأصول المشفرة غير الممثلين للشروط التي تنص عليها اللائحة⁽⁵⁸⁾.

38- وعندما بدأت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في نيجيريا، كان الكثير من الأشخاص لا يزالون لا يملكون حسابات مصرفية وكان الأشخاص الذين يملكون حسابات مصرفية يضطرون إلى السفر إلى المناطق الحضرية لأن المصارف كانت قد أغلقت معظم فروعها في المناطق الريفية. ولتحقيق هدف تعميم الخدمات المالية، أطلقت الحكومة عملة رقمية اسمها "e-naira"⁽⁵⁹⁾. وتوفر عملة "e-naira"⁽⁶⁰⁾ لمستخدميها وسيلة لتخزين القيمة ونظام دفع. ويشير المصرف المركزي النيجيري إلى أن لهذه العملة مزايا عدة، أولها أنها توفر فرصة لتحقيق النمو من خلال توفير الوصول إلى رأس المال الذي يمكن استخدامه في تطوير الأعمال التجارية. وثانيها أنها تحتوي على خاصية تتبّع تضمن التقليل من المعاملات غير القانونية ومن حالات الاحتيال. وثالثها أن عملة "e-naira" تتيح للمغتربين إمكانية إرسال تحويلات مالية، وهو أمر مهم للغاية بالنظر إلى عدد المهاجرين النيجيريين الذين يعيشون في الخارج. وقد صممت هذه العملة تصميماً جيداً يلئم احتياجات سكان نيجيريا. وعلاوة على ذلك، تتمتع العملة بهيكل آمني قوي وفريد يضمن عدم تزيفها أو تزويرها.

39- ويفوق احتمال تأثير نظم الدفع الخاصة في استقرار السياسة النقدية في بلد ما، ومن ثم في حقوق الإنسان، احتمال تأثير نظم الدفع العاملة في استقرار تلك السياسة. والمصارف المركزية مسؤولة، بصفتها الجهات التي تصدر العملة الرقمية، عن الحفاظ على ثقة الجمهور وضمان المساءلة. وبما أنها تضمن استقرار الأسعار، فإنها تؤدي دوراً رئيسياً في إنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لتيسير التجارة والإشراف عليها.

(58) Council of the European Union, "Digital Finance: Agreement Reached on European Crypto-Assets Regulation (MiCA)", press release, 30 June 2022.

(59) Robert Obioha, "Covid-19, Banks and the New Normal", Financial Inclusion Nigeria, 2019

(60) للحصول على عملة "e-naira"، يمكن للمستخدم التسجيل عن طريق تنزيل تطبيق "e-naira" والاستفادة من الخدمات التي يوفرها والتي تسمح لمستخدميه بإرسال الأموال واستلامها. وبوسع المستخدمين أيضاً التحقق من مدفوعاتهم من خلال الاطلاع على سجل معاملاتهم مباشرة على التطبيق بما أن إمكانية إجراء المعاملات المالية المصرفية أصبحت أيسر وأرخص ثمناً، على النحو الذي يتيح تطبيق "e-naira".

4- التقنيات الناشئة (الميتافيرس والجيل الخامس من شبكة الإنترنت "web 5.0")

40- القسيمة الرقمية غير القابلة للاستبدال هي وحدة بيانات تشهد على أن الأصل الرقمي فريد من نوعه. ويجب أن يكون الأصل الرقمي شيئاً فريداً من نوعه وغير قابل للاستبدال بشيء آخر. وتُقاس صحة القسيمة الرقمية غير القابلة للاستبدال من خلال دفتر الحسابات المحفوظ في كتلة قواعد البيانات المتسلسلة. وكان أسلوب تداول هذه القسائم، في السنوات الأولى من عهدها، مماثلاً للأسلوب المتبع في بيع وشراء الأعمال الفنية المادية، مثل لوحة الموناليزا أو مؤلف موسيقي فريد من نوعه لموتسارت. بيد أن الأضواء انتقلت الآن إلى الفن الرقمي.

41- وأصبح مستخدمو الإنترنت متحمسين لامتلاك القسائم الرقمية غير القابلة للاستبدال التي أصبحت تباع بملايين الدولارات. وازداد عدد الفنانين الذين يستخدمون القسائم الرقمية غير القابلة للاستبدال زيادة كبيرة لأنهم يجنون عائدات حقوق ملكية في كل مرة يبيعون فيها عملاً فنياً باستخدام تلك القسائم. غير أن القسائم الرقمية غير القابلة للاستبدال يمكن أن تستخدم أيضاً في التدفقات المالية غير المشروعة ويمكن أن يؤدي الاهتمام العالمي الذي تحظى به هذه القسائم، من ثم، إلى تشجيع غسل الأموال والتهرب من دفع الضرائب.

42- وبالإضافة إلى ذلك، يتميز الميتافيرس، شأنه في ذلك شأن أي بيئة إلكترونية، بأن إمكانية استخدامه متاحة لأي شخص قادر على دخول الشبكة. وي طرح ذلك تحديات لأن الفضل في نمو وتطور العوالم الافتراضية من قبيل ميتافيرس يعود، في جملة أمور، إلى كونها غير خاضعة لأي قيود تنظيمية. ومع ذلك، يجب على الدول أن تضمن حقوق شعوبها وأن تكون قادرة على معاينة الأشخاص الذين يقومون بأعمال غير قانونية، سواء كان ذلك في الميتافيرس أو في أي عالم افتراضي آخر. ويجب معاملة المعاملات التي تجري في العالم الافتراضي على غرار الخدمات المقدمة في العالم المادي (بين الأفراد أو الأشخاص الاعتباريين).

43- ويجدر بالإشارة إلى أن العملات المشفرة هي وسيلة الدفع الرئيسية في المعاملات الاقتصادية التي تجري على منصات الميتافيرس. وقد جلب التوسع الذي شهدته هذه العوالم الرقمية معه القسائم الرقمية غير القابلة للاستبدال، وتسجل كل قسيمة مشفرة في سلسلة كتل قواعد البيانات التي يمكن استخدامها لتحديد مصدر أي أصل رقمي معين وهوية مالكة. وتطرح هذه السلع الرقمية تحدياً أكبر، من حيث إمكانية فرض ضرائب عليها، بحكم خصائصها، إذ لا توجد وحدة قياس لهذه القسائم. وقد استكشفت البرازيل إمكانية فرض ضرائب غير مباشرة على الأسواق الرقمية⁽⁶¹⁾. والواقع أنه سيتعين، في البداية، تعديل التشريعات المعمول بها حالياً في أكثر مجالات القانون تنوعاً (بما في ذلك القانون المدني وقانون المستهلك وقانون الضرائب وقانون العمل والقانون الاقتصادي) بحيث تنص على فرض ضرائب على المعاملات التي تجري في عالم الميتافيرس. وسيبقى على المبادئ الأساسية والتوجيهية التي تنظم العلاقات القانونية، ولكن يجب وضع قواعد محددة تلائم خصائص الميتافيرس.

44- وسيُسترشد بتعريف الطابع القانوني للأصول المالية الموجودة في الميتافيرس في تحصيل الضرائب في هذه العوالم الافتراضية⁽⁶²⁾.

(61) انظر التقرير المقدم من أمانة المظالم الاتحادية.

(62) المرجع نفسه.

45- ومع تطور عالم التشغيل الآلي وتعلم الآلة، يمكن أن تكون مسألة تحديد ملكية المنتجات، مثل اللوحات، التي تبتكرها الروبوتات موضوع بحث مثير للاهتمام من شأنه أن يساعد في تحديد ملكية المنتجات أو الخدمات المستحدثة من خلال هذه الوسائل.

5- منهجيات المعاملات الرقمية

46- يُزعم أن بعض البلدان والمؤسسات تروج لجدول أعمال مناهض للتنمية في مجال تدفقات البيانات التي تضر فيما يبدو بمصالح البلدان النامية. وبسبب تعدد الجهات التي تملك الإنترنت، يجني بعض المستخدمين مكاسب هائلة بينما يفشل آخرون في الاستفادة من الإنترنت بسبب الحواجز التجارية والرقابة والقوانين التي تشترط تخزين البيانات محلياً وغيرها من القواعد التي تحد من تدفق السلع والخدمات والأفكار⁽⁶³⁾. ومن ثم، فهناك حاجة متزايدة إلى التعاون والتنسيق العالميين لتنظيم الإنترنت.

47- وما فتئت الفجوة الرقمية المتصلة بالقدرة على الاتصال الإلكتروني تتسع من جراء فجوة البيانات الناشئة، الأمر الذي يعكس أوجه التفاوت الكبيرة فيما بين البلدان وداخلها في الاستفادة من البيانات. فمن الواضح أن البلدان الخاسرة هي البلدان ذات القدرات المحدودة على تحويل البيانات إلى معلومات تحليلية رقمية وفرص تجارية وعلى استخدامها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن المهم توسيع نطاق المناقشة الدولية للسياسات العامة الرامية إلى الاستفادة من تدفقات البيانات الرقمية عبر الحدود⁽⁶⁴⁾.

48- وينظر عدد من البلدان في إقامة شبكة من الترتيبات التجارية المتعددة الأطراف بهدف إدماج عناصر الاقتصاد الحديث المتزايدة الأهمية، ولا سيما الخدمات الرقمية، ومواءمة النهج المتبعة في حماية خصوصية البيانات، وإنفاذ السياسات والممارسات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف إنفاذاً فعالاً.

49- ولا بد من إبرام اتفاقات في المجالات الجديدة، مثل التجارة الرقمية، والبيئة، والمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. ومن شأن ربط هذه الشركات بسلاسل القيمة أن يجعل التجارة أداة تسهم إسهاماً مباشراً في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي⁽⁶⁵⁾. وعلى الصعيد الإقليمي، توجد آليات من قبيل الاتفاق الإطاري المتعلق بتيسير التجارة اللاورقية عبر الحدود في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

50- ومن شأن وضع قواعد عالمية مشتركة في مجال التجارة الرقمية، تكملها إجراءات لسد الفجوة الرقمية، أن تخفض من مستوى الحواجز التجارية وتمكن الشركات، بجميع أحجامها، من استخدام الاقتصاد الرقمي في عملها عبر حدود البلدان. ويجب إيلاء الأولوية لتخفيض الحواجز التجارية أمام السلع والخدمات البيئية⁽⁶⁶⁾. وقد خلص الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي أيضاً إلى أن تدفقات البيانات تختلف اختلافاً كبيراً عن التدفقات التجارية وأنه لا ينبغي إدراجها في المفاوضات التجارية⁽⁶⁷⁾.

51- فالبيانات متعددة الأبعاد بحكم طبيعتها، وبما أن أبعادها الاقتصادية مهمة للأفراد والمجتمعات فإنه لا يمكن فصلها عن أبعادها الأخرى المتعلقة، مثلاً، بالخصوصية والأمن وحقوق الإنسان الأخرى. ومن ثم، فلا بد من اتباع نهج عالمي في إدارة تدفقات البيانات بما يكفل الاستفادة الجميع منها ويضمن

Joseph S. Nye, "Who Owns the Internet? And Who Should Control It?", World Economic Forum, (63) 11 August 2016.

UNCTAD, *Data and Digitalization for Development* (2022), pp. 17–18 and 52 (64)

World Trade Organization, "Multilateralism 'Must Be Reimagined and Fit for Purpose,' DG Tells Brazilian Diplomats", 18 April 2022 (65)

المرجع نفسه. (66)

UNCTAD, *Data and Digitalization for Development* (2022), p. 69 (67)

حقوق الإنسان⁽⁶⁸⁾. ولا يمكن تجاوز حقوق الإنسان في الفضاء الرقمي، ويجب أن تصبح شفافية جمع البيانات وحماية الخصوصية والجوانب "الاجتماعية" الأخرى لتدفقات البيانات عبر الحدود تدريجياً موضوعات رئيسية في جدول الأعمال⁽⁶⁹⁾.

خامساً - اتباع نهج يركز على حقوق الإنسان حيال العناصر المالية للنظام الرقمي

ألف - المشاركة

52- شددت المكلفة بالولاية في تقاريرها السابقة على أن المشاركة والمساءلة والشفافية ركائز أساسية للشرعية المالية⁽⁷⁰⁾. ويؤدي المجتمع المدني دوراً رئيسياً في هذا الصدد. ومن أجل ضمان المشاركة الفعالة في وضع السياسات واللوائح وغيرها من التدابير المتعلقة بالمجالات الرئيسية للمعاملات المالية (أي نشأتها وحركتها وتخزينها واستعراضها واستخدامها وتحليلها)، من الأهمية بمكان تحسين استخدام الموارد العامة استخداماً فعالاً يكفل استثمارها في حقوق الإنسان، بما يشمل الحق في الحصول على المعلومات⁽⁷¹⁾. والآليات المالية والتقنية ضرورية لتعزيز الحصول على المعلومات في الوقت المناسب بما يضمن مساءلة صناع القرار وتقديم التوجيه الفعال للدول وأصحاب المصلحة الآخرين⁽⁷²⁾. وتحظى التكنولوجيا الرقمية والمنصات الإلكترونية بأهمية حيوية في عملية استحداث المعلومات المالية وتوزيعها. ومن الفوائد الرئيسية للتكنولوجيات الجديدة قدرتها على تمكين الأفراد والجماعات وتعزيز المواطنة القائمة على الديمقراطية من خلال تعزيز المناقشات التعددية⁽⁷³⁾. ويجب أن تتاح للصحفيين والجهات الفاعلة في المجتمع المدني إمكانية الوصول المفتوح والأمن إلى المنصات الإلكترونية من دون مراقبتهم أو فرض رقابة عليهم⁽⁷⁴⁾. والمنصات الرقمية منابر فعالة لنشر الممارسات الجيدة أو الإبلاغ عنها، ولتمكين الأفراد، والإبلاغ عن سوء المعاملة، وحشد الدعم⁽⁷⁵⁾. وتقع على عاتق الدول والشركات الإلكترونية مسؤولية ضمان ذلك وكفالة سبل التظلم عند ظهور أي تهديد⁽⁷⁶⁾.

53- ومن شأن تنظيم الاقتصاد الرقمي وفرض ضرائب على الشركات الرقمية الكبرى أن يوفر إيرادات ضريبية يمكن استخدامها في تعزيز النمو الاقتصادي ودفع عجلة التنمية في جميع البلدان، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. والإيرادات الضريبية ركيزة أساسية لتوفير الدعم المالي اللازم لإعمال حقوق الإنسان والتخفيف من الصدمات المرتبطة بالمناخ وغيرها من الصدمات العالمية، والحد من الفقر وانعدام المساواة، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁷⁷⁾.

(68) المرجع نفسه، الصفحة 53.

(69) المرجع نفسه، الصفحة 80.

(70) A/HRC/49/47، الفقرتان 39 و58.

(71) المرجع نفسه، الفقرة 58.

(72) المرجع نفسه.

(73) A/HRC/47/52، الفقرة 12(أ).

(74) Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), "Human Rights and Democracy in the Digital Age", 25 April 2022.

(75) A/HRC/47/52، الفقرة 12(ج).

(76) انظر https://www.universal-rights.org/wp-content/uploads/2021/06/2021_URG_GLION_VII_REPORT_V6_PAGES_PROD_BD.pdf

(77) انظر التقرير المقدم من مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان.

54- ومن شأن اعتماد التكنولوجيات الرقمية في المعاملات المالية أن يعود بفوائد اجتماعية واقتصادية هائلة تصل إلى مئات المليارات من الدولارات سنوياً. ووفقاً لتقرير صادر عن البنك الدولي، يمكن اعتماد هذه التكنولوجيات إلى توفير ملايين الوظائف للشباب والنساء⁽⁷⁸⁾. وفي هذا السياق، أكد التقرير أن اعتماد التكنولوجيات الرقمية اعتماداً شاملاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا سيضاعف، على مدى 30 عاماً، معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة، من 40 مليون إلى 80 مليون، وسيؤدي إلى زيادة العمالة في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة 5 في المائة على الأقل، أي ما يعادل ما لا يقل عن 1,5 مليون وظيفة. ومن شأن اعتماد هذه التكنولوجيات أن يخفض أيضاً معدل البطالة المؤقتة من 10 في المائة إلى 7 في المائة من القوة العاملة على مدى ست سنوات، ويؤدي، من ثم، إلى زيادة المشاركة في الاقتصادات الوطنية والعالمية.

باء - المساواة

55- كثيراً ما يستفيد صناع السياسات المصرفية استفادة كبرى من إقامة حوارات بشأن قابلية التشغيل البيئي (أي قدرة المورّد على تحويل أموال من محفظة هاتفه المحمول إلى الحساب الإلكتروني لمورد آخر) مع الوكالات المعنية بأنظمة الاتصالات السلكية واللاسلكية وإنفاذ قوانين المنافسة. فكلتا الطرفين يدرك مدى أهمية وجود أسواق ديناميكية في مجالات الربط الشبكي، وتأثير الشبكات في قيمة السلع والخدمات، وشرط قابلية التشغيل البيئي. فسلامة العميل، بالنسبة لمقدمي الخدمات المالية الرقمية، هي مسألة تتعلق أساساً باللوائح التنظيمية المالية. ومع ذلك، فإن هذه المسألة تنطوي أيضاً على عدد من الشواغل المتعلقة بشبكة الاتصالات الأساسية، مثل كيفية دفع التكاليف للعملاء. ويعد الكشف عن المعلومات المتعلقة بأسلوب تحديد سعر المنتج ومواصفات المنتج أمراً بالغ الأهمية، لا لحماية المستهلك فحسب، وإنما لضمان نجاح المنتج في المنافسة، لأنه يسمح للمستهلكين بتقييم المنتجات البديلة⁽⁷⁹⁾.

جيم - الحصول على المعلومات

1- الحق في التعليم والتكنولوجيات الرقمية

56- يمكن أن تعود التكنولوجيا الرقمية بفوائد جمة فيما يتعلق بتوفير وتوزيع المعلومات المتعلقة بالمسائل الضريبية والمالية. ويحظى التعليم الرقمي بأهمية أساسية في هذا الصدد لكونه أداة تمكّن جميع أفراد المجتمع من الاضطلاع بدور فاعل فيه، بما في ذلك في سياق أنشطتهم المهنية ومشاركتهم في الحياة السياسية والمدنية⁽⁸⁰⁾.

57- وأولاً وقبل كل شيء، من الأهمية بمكان فهم الأهداف الربحية لجماعات الضغط في مجال التكنولوجيا الرقمية والشركات العاملة في هذا المجال⁽⁸¹⁾. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي ألا تؤدي رقمنة التعليم إلى زيادة أوجه التفاوت أو أن تقتصر فائدتها على شرائح المجتمع الموسرة أصلاً⁽⁸²⁾. ففي بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء، لا يزال العديد من الأفراد، ولا سيما من يعيشون في فقر، محرومين من

Ana Paula Cusolito and others, *The Upside of Digital for the Middle East and North Africa: How Digital Technology Adoption Can Accelerate Growth and Create Jobs* (Washington, D.C., World Bank Group, 2022) (78)

التقرير المقدم من ستيفن نغوي. (79)

A/HRC/50/32، الفقرة 96(ب). (80)

المرجع نفسه، الفقرة 5. (81)

المرجع نفسه، الفقرة 97. (82)

إمكانية الحصول على التعليم ولكنهم ما زالوا يعتمدون على التكنولوجيات الرقمية في الحصول على المعلومات. ولذا، فلا بد من سد الفجوة الرقمية لمعالجة أوجه التفاوت في الحصول على المعلومات التي قد تديم أوجه التفاوت الموجودة أصلاً. وينبغي تنفيذ خطط التعليم الرقمي بما يراعي حقوق الإنسان الأخرى⁽⁸³⁾.

2- الشرعية الضريبية

58- تمنع النزاعات الدول من ضمان الشرعية الضريبية ومن أداء دورها المتمثل في توفير الرعاية لسكانها. وقد يُمنع الأشخاص الذين يعيشون تحت الاحتلال من الحصول على المعلومات ونقلها، بما يشمل جميع العمليات المالية الرقمية، من دون تدخل غير قانوني في خصوصيتهم لأن مقدمي خدمات الإنترنت والهاتف المحمول قد يكونوا خاضعين لسيطرة قوات الاحتلال، مما يؤثر على معلومات البلد وسيادته المالية. وينبغي لأي قرار يتخذه مجلس حقوق الإنسان أو الجمعية العامة بشأن أعمال العدوان أو الإخلال بالسلم التي تنتهك قواعد ميثاق الأمم المتحدة والصكوك ذات الصلة أن يراعي أحكام الاتفاقات العالمية المتعلقة بتنظيم التكنولوجيا.

59- ومع أن الاقتصاد الرقمي يعتمد اعتماداً كلياً على الترابط المتزايد بين الناس والمنظمات والبلدان من خلال الإنترنت، فإن منع بلدان من الوصول إلى المنصات المالية والمصرفية الرقمية يمكن أن تنجم عنه آثار مدمرة على جميع حقوق الإنسان. وتبيّن جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم، المعروفة عند عامة الناس باسم "SWIFT"، التواصل الآمن والفعال بين المؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. فإقصاء أي بلد من نظام "SWIFT"، باستخدام التدابير القسرية أحادية الجانب أو فرض عقوبات اقتصادية على بلدان خارج إطار الأمم المتحدة ومن دون مراعاة سيادة القانون، هو وسيلة لانتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في البلدان الخاضعة للعقوبات. ففرض عقوبات على دولة ما من خلال إقصائها من نظام "SWIFT" يمكن أن يؤثر سلباً على حصول المواطنين البسطاء على الأساسيات، مثل الدواء والغذاء والمنتجات الصحية والمعدات الطبية والرعاية الطبية ومنتجات ومعدات الرعاية الصحية، مما يهدد حياة العديد من الأشخاص ويعرضها للخطر. وبسبب عدم المساواة في الوصول إلى المنصات المالية الرقمية وإلى السوق الدولية مشاكل معقدة لمواطني الدول الخاضعة للعقوبات الذين يعيشون في الخارج أو يسافرون إلى الخارج، من خلال منعهم من استخدام حساباتهم المصرفية وبطاقاتهم المصرفية⁽⁸⁴⁾.

3- التعاون الدولي

60- تجابه البلدان في جميع أنحاء العالم تهديداً مشتركاً يتمثل في تزايد الجرائم المالية المعقدة والمبتدعة. فجرائم التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب، والاحتيال، والفساد، وغسل الأموال، وغيرها من الجرائم المالية، تهدد المصالح الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لجميع البلدان وتقوض ثقة عامة الجمهور في الحكومات وفي النظام المالي. وتتطلب مكافحة هذه الجرائم الوثيقة الترابط فيما بينها توكي الشفافية المالية، وجمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها على نحو أكثر فعالية، ووجود أطر قانونية ومؤسسية مُحكمة، والتعاون الفعال وتبادل المعلومات بين إدارات الضرائب وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون⁽⁸⁵⁾.

(83) A/HRC/50/32، الفقرة 97(ب). انظر أيضاً التقارير المقدمة من غواتيمالا (بالإسبانية)، والقسم المعني بمحفوظات حقوق

الإنسان، والمجلس الدولي للمحفوظات؛ وA/74/493، الفقرات 24 و29 و45 و46.

(84) انظر التقرير المقدم في عام 2022 من منظمة الدفاع عن ضحايا العنف.

(85) المرجع نفسه.

(86) OECD, "Tax and Crime".

61- وبالإضافة إلى ذلك، يعمل المنتدى العالمي المعني بالشفافية وتبادل المعلومات للأغراض الضريبية، الذي يضم 165 دولة عضواً، على تنفيذ المعايير العالمية للشفافية وتبادل المعلومات في جميع أنحاء العالم⁽⁸⁷⁾. وتشمل هذه المعايير تبادل المعلومات تلقائياً أو عند الطلب من خلال تبادل المعلومات المصرفية والمحاسبية، وكذلك المعلومات المتعلقة بالشركات المملوكة والترتيبات القانونية، بين السلطات المختصة. وتوفر هذه المعايير أيضاً إطاراً للحصول على المعلومات حسب الطلب⁽⁸⁸⁾، والتبادل التلقائي للمعلومات⁽⁸⁹⁾، وأنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية التي تكفل حصول جميع الأعضاء على الدعم والاستفادة من الأدوات اللازمة لتنفيذ المعايير الضريبية الدولية⁽⁹⁰⁾.

4- حرية التعبير

62- يجب صون الحق في حرية التعبير على شبكة الإنترنت وخارجها، ويجب أن يسير ذلك جنباً إلى جنب مع مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة على شبكة الإنترنت. وتوفر وسائل التواصل الاجتماعي فرصاً فريدة من نوعها للتواصل مع الآخرين وتعبئة النقاش العام، غير أنها تضر أيضاً العديد من العقبات أمام حرية التعبير، مثل عدم استجابة الشركات الرقمية استجابة فعالة لشواغل المستخدمين، وعدم شفافية هذه المنصات وهيمنتها المقلقة على السوق، وفشل الحكومات في وضع لوائح تنظيمية تكفل احترام الحقوق في الفضاء الرقمي. ومن الأهمية بمكان أن تستوفي أي تدابير تتخذها الشركات والدول لتنظيم حرية التعبير المعايير الثلاثة المتمثلة في مبادئ الشرعية والضرورة والتناسب⁽⁹¹⁾.

63- فالعصر الرقمي يشهد تقشيراً لخطاب الكراهية والمعلومات المضللة، اللذين يؤثران سلباً على حقوق الإنسان. وفي العديد من البلدان، يشكل الأفراد المنتمون إلى أقليات ثلاثة أرباع ضحايا خطاب الكراهية عبر الإنترنت أو أكثر. ويستهدف خطاب الكراهية عبر الإنترنت النساء المنتميات إلى هذه الفئات أكثر من غيرهن. وفي كثير من الأحيان، يأتي العنف وجرائم الكراهية في أعقاب خطاب الكراهية الذي يستخدم لتمهيد الطريق لتجريد الأقليات من إنسانيتها وإلقاء اللوم عليها وتطبيع الكراهية⁽⁹²⁾.

64- ويشهد العالم أيضاً تزايداً في حالات إغلاق الإنترنت ووسائل الإعلام، بما في ذلك في أوروبا، وهو أمر لا يقتصر تأثيره على الاستقرار السياسي والمالي للدول، وإنما يطل أمنها القومي أيضاً من خلال برامج التجسس التي غالباً ما تستخدم في سرية تامة وخارج أي إطار قانوني، من قبيل برنامج بيغاسوس الذي شمل 45 دولة⁽⁹³⁾. وعلى الرغم من أن هذا النوع من التكنولوجيا مبتكر، فإنه استُخدم

(87) OECD, Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes, "Putting an End to Offshore Tax Evasion"

(88) OECD, Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes, "Exchange of Information on Request: A Robust and Transparent Review Process"

(89) OECD, *Standard for Automatic Exchange of Financial Account Information in Tax Matters*, 2nd ed. (Paris, 2017)

(90) OECD, Global Forum on Transparency and Exchange of Information for Tax Purposes, *10 Years of Capacity Building: 2022 Global Forum Capacity Building Report*

(91) OHCHR, "Human Rights and Democracy in the Digital Age", statement by the United Nations High Commissioner for Human Rights, 25 April 2022

(92) OHCHR, "Report: Online Hate Increasing against Minorities, Says Expert", 23 March 2021

(93) Bill Marczak and others, "Hide and Seek: Tracking NSO Group's و A/HRC/51/17، الفقرة 4؛ Pegasis Spyware to Operations in 45 Countries", Citizen Lab Research Report No. 113 (Toronto, Canada, University of Toronto, 18 September 2018)

لانتهاك حقوق الإنسان للمراسلين الصحفيين أو المبلغين عن المخالفات الذين يعملون على ضمان شفافية المعلومات المالية والضريبية في المنظومات الرقمية.

5- التشفير والحق في الخصوصية

65- يمكن أن تُهيئ التكنولوجيا الفعالة التي تعتمد اعتماداً كثيفاً على البيانات، مثل البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، بيئةً رقمية تيسر اقتحام خصوصية المستخدمين. ومن شأن استخدام هذه التكنولوجيات من جانب الدول والمؤسسات الخاصة في مراقبة المستخدمين وتحليل البيانات والتنبؤ بسلوك المستخدمين، بل وحتى التلاعب به، أن يبسر اقتحام الخصوصية ويعمّقه⁽⁹⁴⁾.

66- وتتخذ دول وشركات تدابير اقتحام خصوصية تمكنها من مراقبة المستخدمين لأغراض تحليل بياناتهم والتنبؤ بسلوكهم وحتى التلاعب به، مما يضر أحياناً بالانتخابات الحرة والنزاهة والعمليات الديمقراطية. فالمعلومات التي كُشف عنها مؤخراً والتي تقيد بإساءة استخدام برامج تجسس لاستهداف صحفيين ومدافعين عن حقوق الإنسان ومنشقين وسياسيين معارضين ودبلوماسيين، تشكل انتهاكاً صارخاً للحق في الخصوصية وفي حماية البيانات الشخصية⁽⁹⁵⁾. والتشفير عامل رئيسي في المساعدة على حماية الخصوصية وضمان أمن المعلومات عبر الإنترنت وهو ضروري لحماية الحقوق، بما فيها الحق في حرية الرأي والتعبير، وحرية تكوين الجمعيات والتجمع السلمي. ويكفل التشفير للأفراد إمكانية تبادل المعلومات بحرية، بلا خوف من أن تصبح معلوماتهم معروفة لأي جهات أخرى سواء كانت سلطات الدولة أم مجرمي الإنترنت. والتشفير ضروري لكي يشعر الأفراد بالأمان في تبادل المعلومات، بما فيها المعلومات المالية، بحرية مع غيرهم⁽⁹⁶⁾. وفي بعض الأحيان، يتعذر على الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان أداء عملهم من دون تشفير قوي يحمي معلومات ومصادرها ويحميهم من أصحاب النفوذ⁽⁹⁷⁾. ويمكن أن تصد أدوات التشفير وإخفاء الهوية الأخطار التي تهدد الخصوصية وأن تسمح للمستخدمين بممارسة حقوقهم في حرية الرأي والتعبير بشكل أكثر أماناً. وبالتوازي مع ذلك، ينبغي وضع قوانين وطنية لضمان حماية البيانات حماية قوية تتماشى مع معايير حقوق الإنسان⁽⁹⁸⁾.

67- وحرية تدفق المعلومات أمر لا غنى عنه لسير العمليات الديمقراطية بفعالية. فضمان حرية المعلومات وتعددتها واستقلاليتها وإمكانية حصول الجميع عليها، سواء كان ذلك أثناء الانتخابات أو النزاعات أو غيرها من حالات الطوارئ المعقدة، والسماح للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان بأداء عملهم أمان في غاية الأهمية لحماية حقوق الإنسان⁽⁹⁹⁾.

68- في الوقت ذاته، يُساء استخدام هذه القدرات التشفيرية، المستخدمة على نطاق واسع، في التدخل في حقوق الآخرين أو في الأمن القومي أو في النظام العام. فالاتصالات المجهولة أو المشفرة تجعل من الصعب التحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك التهرب الضريبي وتجنب دفع الضرائب، وكذلك في تحويل الأموال الناشئة عن الرشوة والفساد، الأمر الذي يقوض الديمقراطية والعقد الاجتماعي⁽¹⁰⁰⁾.

(94) A/HRC/39/29، الفقرة 1.

(95) المرجع نفسه. انظر أيضاً A/HRC/27/37؛ وA/HRC/51/17، في إشارة إلى المعلومات التي كشفت عنها منظمة "Forbidden Stories" من معلومات عن استخدام برنامج بيغاسوس "Pegasus".

(96) A/HRC/51/17، الفقرة 21.

(97) المرجع نفسه.

(98) OHCHR، "Human Rights and Democracy in the Digital Age".

(99) المرجع نفسه.

(100) A/HRC/29/32، الفقرة 2.

وفي سياق مبادرة استرداد الأصول المسروقة التي اتخذتها مجموعة البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تبين أن الصعوبة الأكبر في استرداد الأصول تكمن في تقديم أدلة تثبت ارتباط الأصول المعنية بأنشطة إجرامية⁽¹⁰¹⁾. فالتشفير يجعل من الصعب على أجهزة إنفاذ القانون والسلطات الضريبية "تتبع مسار الأموال".

69- ولا تستخدم التكنولوجيا الفعالة التي تعتمد اعتماداً كثيفاً على البيانات لأغراض المراقبة فحسب، وإنما تستخدمها الشركات الخاصة أيضاً كأداة للتنبؤ بسلوك المستخدمين وعاداتهم. فعلى سبيل المثال، تستخدم المؤسسات المالية الخاصة الذكاء الاصطناعي في حساب مخاطر الائتمان، ومن ثم، في تحديد أهلية المقترض وشروط القرض. ويمكن أن تيسر النماذج الخوارزمية التي تقدر درجة الجدارة الائتمانية أساليب اقتحام الخصوصية وتعمقها وتفاقم التمييز السائد ضد الفئات السكانية المهمشة أصلاً وأن تؤدي، من ثم، إلى زيادة حدة أوجه التفاوت. وحتى إذا امتنعت الشركات التي تقدر درجة الجدارة الائتمانية عن النظر في عوامل مثل العرق أو الأصل الإثني، فإن النماذج المستخدمة في تقدير المخاطر الائتمانية تحتوي على خوارزميات خفية تنطوي على تحيزات في حق الفئات المحرومة، مما يحد من إمكانية حصول تلك الفئات على الائتمان ويزيد، بالتالي، من إقصائها المالي.

70- وتتمتع التكنولوجيا القائمة على البيانات والذكاء الاصطناعي بقدرات تحليلية متنامية قد تؤدي إلى تصنيف الأفراد وتقدير مدى أهليتهم للحصول على الخدمات المالية وتحديد شروط حصولهم عليها (مثل أسعار الفائدة). وقد يؤدي ذلك إلى زيادة أوجه التفاوت وتهيمش فئات المجتمع المعرضة أصلاً للتمييز⁽¹⁰²⁾. ويضطر هؤلاء الأفراد فيما بعد إلى قبول قروض بشروط غير مؤاتية، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون الخاصة أو الاستدانة المفرطة. وخوارزميات تقدير الجدارة الائتمانية قد لا تكون متحيزة في حد ذاتها ضد الأشخاص المنتمين إلى الفئات ذات الدخل المنخفض، ولكن البيانات التي تستند إليها قد تكون متحيزة⁽¹⁰³⁾. وأول أسباب هذا التحيز هو أن البيانات تنتبأ بدقة أقل بالجدارة الائتمانية للفئات المعرضة أصلاً للتمييز والتهيمش، وغالباً ما يعزى ذلك إلى محدودية التاريخ الائتماني لهؤلاء المقترضين. وثانيها أن مجموعات البيانات قد تعكس التحيزات القائمة ضد الأقليات أو النساء أو أي فئة مستضعفة أخرى⁽¹⁰⁴⁾. وتوفر بعض الشركات العاملة في مجال تقدير الجدارة الائتمانية نماذج تقدير جديدة تدمج البيانات على نحو لا تكتفي فيه بالمتغيرات التقليدية، مع التركيز على القرائن السلوكية لشخصية المقترض، مثل البيانات المتعلقة بأصدقائه على شبكات التواصل الاجتماعي والخطوط التي يستخدمها في رسائله النصية أو أدائه على تطبيقات تتبع اللياقة البدنية⁽¹⁰⁵⁾. وإلى جانب عرض حياة الناس الخاصة على الشركات والدول، فإن مجموعات البيانات هذه تجعل الأفراد عرضة للخطر بعدة طرق أخرى⁽¹⁰⁶⁾.

(101) مبادرة استرداد الأصول المسروقة، "About Financial Investigations"، متاح في: <https://star.worldbank.org/focus-area/financial-investigations>

(102) Edmund L. Andrews, "How Flawed Data Aggravates Inequality in Credit Scores", Stanford University Institute for Human-Centered Artificial Intelligence, 6 August 2021. انظر أيضاً الوثيقة A/HRC/39/29، الفقرة 16؛ والوثيقة A/HRC/48/31، الفقرة 10 وال فقرات التالية.

(103) انظر Laura Blattner and Scott Nelson, "How Costly is Noise? Data and Disparities in Consumer Credit" 17 May 2021، متاح في: <https://arxiv.org/abs/2105.07554>.

(104) Karen Hao, "This is How AI Bias Really Happens – And Why It's So Hard to Fix, MIT Technology Review, 4 February 2019

(105) Katja Langenbucher and Patrick Corcoran, "Responsible AI Credit Scoring – A Lesson from Upstart.com", in *Digital Finance in Europe: Law, Regulation, and Governance*, Emiliós Avgouleas and Heikki Marjosola, eds. (Berlin and Boston, De Gruyter, 2022), p. 165

(106) A/HRC/48/31، الفقرات من 12 إلى 14.

سادساً - الاستنتاجات والتوصيات

71- تؤثر التكنولوجيات الرقمية على حياة مليارات الناس في جميع أنحاء العالم. ويؤثر الاقتصاد الرقمي السريع النمو على حقوق الإنسان والاقتصاد والهيكل المالي الدولي. ومع أن تأثير التكنولوجيات الرقمية يمكن أن يكون إيجابياً في بعض الأحيان، فإنه قد يكون سلبياً في أحيان أخرى.

72- ويسر استخدام البيانات في الاقتصاد الرقمي استحداث منتجات وخدمات جديدة تلائم احتياجات المستخدمين على نحو أفضل، كما ييسر التجارة العالمية. غير أنه يشكل أيضاً مصدر قلق للقلق بسبب انتهاكات الحق في الخصوصية. وتستخدم التكنولوجيات الرقمية أيضاً في التعتيم على المعاملات المالية عبر الحدود، ما يفسح المجال للتدفقات المالية غير المشروعة ويؤثر سلباً على الشروط المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون. وتعد ممارسات الإقراض الرقمي الجديدة عبر تطبيقات الهاتف المحمول أيضاً من بين العوامل المهمة التي تسهم في ارتفاع نسبة الديون الخاصة والاستدانة المفرطة في أوساط الأسر المعيشية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدم تنظيم الممارسات المالية للمقرضين والمصارف الخاصة تنظيمياً كافياً وإساءة استخدام المعلومات المخزنة رقمياً يسهمان في انعدام المساواة ويمكن أن ينتهكا الحق في الخصوصية. وتساعد العملة المشفرة في تأمين المعاملات بالعملة الرقمية، ولكنها ترتبط في الوقت ذاته أيضاً بمخاطر عالية من حيث التهريب الضريبي وتجنب دفع الضرائب؛ وعلاوة على ذلك، لا تُفرض ضرائب على الأرصدة المودعة في هذه الحسابات. ومع أن التشفير يكفل الخصوصية وأمن المعلومات على الإنترنت، فإنه يمكن أن يستخدم أيضاً لعرقلة التحقيق في التدفقات المالية غير المشروعة.

73- وتضعف عدم كفاية المساءلة المالية والشفافية والنزاهة إلى قدرة البلدان على زيادة إيراداتها، وتقوض تقويضاً مباشراً قدرتها على إعمال حقوق الإنسان وبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

74- ولمجابهة هذه التحديات، تدعو الخبيرة المستقلة إلى إعمال الحقوق وتطبيق المبادئ المتعلقة بالخصوصية والوصول إلى المعلومات والمشاركة والمساءلة والشفافية والشرعية المالية، فضلاً عن التعاون والتنسيق الدوليين لتطوير التكنولوجيات الرقمية ونشرها.

75- ومن شأن تنظيم الاقتصاد الرقمي وفرض ضرائب على الشركات الرقمية الكبرى أن يوفر الإيرادات الضريبية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي ودعم التنمية، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نمواً. ويمكن أن توفر هذه الإيرادات الضريبية الدعم المالي اللازم لإعمال حقوق الإنسان والاستثمار في مبادرات التخفيف من آثار تغير المناخ، وكذلك في الجهود الرامية إلى الحد من الفقر وعدم المساواة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

76- وتقدم الخبيرة المستقلة التوصيات التالية إلى الدول، بصفتها الفردية وبصفتها كأعضاء في مختلف المؤسسات المالية الدولية والمتعددة الأطراف والتكتلات الإقليمية:

(أ) الانخراط في تعاون متبادل مفتوح ومستمر مع أصحاب المصلحة في جميع القطاعات لضمان عدم إضرار التقدم التكنولوجي بحقوق الإنسان وإمكانية الاستفادة من ابتكارات الاقتصاد الرقمي في دعم جمع الموارد باستمرار من أجل إعمال حقوق الإنسان؛

(ب) تشجيع الشفافية المالية، وزيادة فعالية جمع المعلومات الاستخباراتية وتحليلها، ووجود أطر قانونية ومؤسسية متينة، والتعاون الفعال وتبادل المعلومات بين الإدارات الضريبية وغيرها من سلطات إنفاذ القانون، من أجل مكافحة أشكال الجريمة المالية المعقدة والمبتكرة بشكل متزايد؛

(ج) إعادة تأطير المناقشة الدولية للسياسات العامة المتعلقة بتدفقات البيانات والحوكمة وتوسيع نطاقها من خلال الابتعاد عن النهج المغلق إلى نهج عالمي أكثر شمولاً وتنسيقاً. وبما أن السياسات التجارية والمفاوضات التجارية لا يمكن أن تعالج وحدها مسألة البيانات بجميع جوانبها، الاقتصادية وغير الاقتصادية، فإنها يجب أن تكون جزءاً لا يتجزأ من الجهود العالمية الرامية إلى تسخير البيانات والرقمنة لخدمة التنمية المستدامة؛

(د) النظر في تأثير التكنولوجيات الرقمية على الحق في بيئة صحية، بما في ذلك عن طريق نشر التكنولوجيات الخضراء والتشجيع على الوصول بانبعاثات الكربون إلى مستوى الصفر؛

(هـ) تخصيص حصة عادلة من الحقوق الضريبية لجميع البلدان بما يمكنها من فرض ضرائب على الاقتصاد الرقمي ومن إجراء معاملات مالية بالأصول والعملات الافتراضية. وينبغي تمكين البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل على وجه الخصوص من فرض ضرائب على الشركات الرقمية الكبرى وشركات المنصات الرقمية التي تملك وجوداً اقتصادياً في تلك البلدان بما يمكنها من جمع وتعبئة الإيرادات الضريبية اللازمة لتمويل أعمال حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

(و) معاملة المعاملات المالية التي تجري في الميتافيرس على غرار الخدمات المقدمة في العالم المادي، وتطبيق إطار قانوني محدد على الميتافيرس استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان؛

(ز) السعي إلى تنظيم الممارسات المالية للمقرضين والمصارف من القطاع الخاص تنظيمياً كافياً للحد من إساءة استخدام المعلومات المخزنة رقمياً التي تضر بوجه خاص بالفئات ذات الدخل المنخفض؛

(ح) إنشاء حيز محايد لإيواء البيانات الضريبية أو البيانات المتعلقة بالنظم الرقمية؛

(ط) وفيما يخص المؤسسات المتعددة الأطراف على وجه التحديد، بما فيها الأونكتاد، تسهم هذه المؤسسات في ما يلي:

'1' إقامة روابط تآزرية بين مفاوضات التجارة الإلكترونية والمناقشة العالمية لأساليب إدارة البيانات؛

'2' بناء قدرات البلدان النامية وأقل البلدان نمواً من أجل سد الفجوة الرقمية وتعزيز الشمول الرقمي وضمان المشاركة الفعالة في وضع القواعد المتعلقة بالتجارة الإلكترونية؛

'3' وضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية وإطار تنظيمي بشأن الرقمنة والبيانات من أجل التنمية المستدامة.